في كلمة له خلال حفل الاستقبال الذي أقامته الوزارة امس

العمير: خطة مسبقة «لتطاير الحصى»

- اجتماعات يومية مع وزارة المالية لتوفير أكبر ميزانية ممكنة لمعالجة المشكلة
- «الأشغال» قامت بتجربة بعض الخلطات بالتعاون مع معهد بريطاني متخصص
- أمور الصيانة المستعجلة للطرق تضع الوزارة تحت الضغط
- نقدر مرورنا بظروف استثنائية بسبب انخفاض أسعار النفط

علي العمير

- القضاء هو الفيصل في موضوع مسجد «المطبة» وهناك جلسة مقبلة ستفصل في هذا الأمر
- العلاقة بين السلطتين «ممتازة ووطيدة» ووجود عطلة لا يعني غياب الدور والتنفيذي

اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الأشغال العامة الدكتور علي العمير ان (الاشغال) لديها خطة مسبقة لمعالجة مشكلة تطاير الحصى وان هناك اجتماعات يومية مع وزارة المالية لتوفير أكبر ميزانية ممكنة لمعالجة تلك المشكلة.

واوضح العمير في كلمة له خلال حفل الاستقبال الذي اقامته الوزارة امس للتهنئة بعيد الأضحى وعودة الوزير من رحلة العلاج ان (الأشغال) قامت بتجربة بعض الخلطات بالتعاون مع المعهد البريطاني المتخصص بهذا الشأن.

واضاف ان هناك بعض العقود تم التوافق عليها مع وزارة المالية لافتا إلى أن هناك "بعض الامور العالقة ومنها استكمال معلومات طلبتها وزارة المالية".

وذكر أن "أمور الصيانة المستعجلة التي تحتاجها الطرق تضع الوزارة تحت الضغط".

وقال "نقدر اننا نمر بظروف استثنائية بسبب انخفاض أسعار النفط وبسبب الترشيد الذي تقوده الدولة وحرصت عليه الحكومة في أكثر من مناسبة" لافتا إلى أن "وزارة المالية معذورة في اتخاذ الاحتياطات الكافية للتأكد من ان يكون كل ما يتم صرفه في الطريق الصحيح".

وبين العمير أن (الأشغال) تعد من أهم وزارات الدولة لاسيما فيما يتعلق بمشاريع الدولة الكبرى مؤكدا العزم على استكمال كل ما بوسعها في خطة التنمية سواء في الطرق أو المباني وكل ما يتعلق بأعمال الوزارة وخاصة ما يتعلق بالبنى التحتية.

وتمنى أن تكون الوزارة حققت المطلوب منها لاستقبال فصل الشتاء والصيانة اللازمة التي تسهل تصريف الأمطار أو تمنع تطاير الحصى مؤكدا السعي لاستكمال العقود مع وزارة المالية لاتمام أعمال الصيانة في الطرق وعدم تعرض المواطنين لأي اذى.

وحول مسجد المطبة قال العمير إن الموضوع أمام القضاء وأن هناك جلسة مقبلة ستفصل في هذا الأمر مبينا أن الوزارة أخذت الموافقات من الجهات المختصة في هذا الأمر "وستمتثل لما يحكم به القضاء".

وعن العلاقة بين السلطتين أكد انها "ممتازة ووطيدة وقوية" مشيرا إلى أن وجود عطلة برلمانية لا يعني غياب الدور الرقابي للمجلس ولا يعني ايضا غياب الدور التنفيذي للحكومة.

وأضاف أن "للنواب كل الاحترام فيما يبدونه من ملاحظات وأدوات رقابية يمارسونها وهذا حق مشروع لهم لا نستطيع مصادرته عليهم".

وقال العمير حول المطالبة باستقالة النواب الوزراء ان "الدستور لا يسمح بوجود حكومة دون وجود نواب وزراء فيها وخروجنا يعني دخول آخرين وهذا الأمر لا نملكه ومن يملكه هو صاحب السمو أمير البلاد

نفى ما نشر في إحدى الصحف المحلية

الصانع: استقالتي عارية عن الصحة

- بعض وسائل الإعلام دأبت على بث الشائعات وتلفيق الأخبار
- ثقة سمو الأمير شرف لي ووسام على صدري

يعقوب الصانع

نفى وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي يعقوب الصانع صحة ما نشر في إحدى الصحف المحلية امس بانه «ابلغ رئيس الوزراء بالانابة ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد برغبته بالاستقالة والعودة الى مقاعد النواب».

واكد الوزير الصانع في تصريح صحافي ان هذا الخبر «عار تماما عن الصحة ويجافي الحقيقة والواقع» مبينا ان «بعض وسائل الاعلام دأبت في الأونة الاخيرة على بث الشائعات وتلفيق الاخبار متجاوزة بذلك القواعد المهنية والاخلاقية التي تقتضيها المصلحة العامة واصول الرسالة الاعلامية».

واضاف ان «ثقة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد وتزكية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء شرف لي ووسام على صدري ولم اجد من سموهما إلا كل دعم ومؤازرة وتوجيه للقيام بمسؤولياتي تجاه الوطن والشعب الكويتي الكريم على اكمل وجه ودون تقصير».

وأوضح انه «كان لهذه التوجيهات السامية من صاحب السمو أمير البلاد وتعليمات سمو رئيس الوزراء حفظهما الله بالغ الاثر في تحقيق الكثير من الانجازات في وزارتي العدل والاوقاف».

ودعا الوزير الصانع الى ضرورة تحري المصداقية في نشر الاخبار مؤكدا ان «كل خبر غير صادر من مكتبه رسميا او من مجلس الوزراء يعد خبرا مجانبا للصواب

تشمل 281 قسيمة بمساحة 400 متر مربع لكل منها

«السكنية»: استدعاء الدفعة السابعة لقرعة القسائم الحكومية بمشروع «جنوب المطلاع»

السكنية تستدعي الدفعة السابعة لقرعة القسائم الحكومية

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية امس أنها ستوزع الدفعة السابعة من القسائم الحكومية في مشروع مدينة (جنوب المطلاع) (إن 12) على أصحاب الطلبات الإسكانية حتى العاشر من يناير 2007 في إطار توزيعات السنة المالية (2016 - 2017).

وقالت المؤسسة في بيان صحافي ان هذه الدفعة تشمل 281 قسيمة بمساحة 400 متر مربع لكل منها توزع على المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية المستدعين داعية المواطنين المخصص لهم تلك القسائم إلى مراجعتها يومي الخميس والأحد المقبلين مصطحبين البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة دخول القرعة.

وأضافت ان بطاقات الاحتياط ستوزع يوم الاثنين المقبل اذ ستجري القرعة يوم الاربعاء الموافق 28 سبتمبر الحالي مبينة ان من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به في الايام المحددة سيتم استبعاد اسمه وإدخال الاسم الذي يليه في التخصيص.

ودعت المؤسسة المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في تلك القطعة ولم ترد اسماؤهم ضمن الكشف إلى مراجعتها يوم الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن قائمة الاحتياط.

وذكرت ان المواطنين الواردة اسماؤهم وتعذر عليهم الحضور أو ليس لديهم الرغبة في دخول القرعة على القسائم المعلن عنها لن تدرج اسماؤهم في الدفعات المقبلة حتى مراجعة إدارة التخصيص في المؤسسة.

وتضم مدينة جنوب المطلاع السكنية 30400 وحدة سكنية بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها إضافة إلى الخدمات الاساسية والمباني العامة منها المدارس والمراكز الصحية ومراكز الإطفاء ومراكز الضاحية وافرع الجمعيات التعاونية والمساجد

ضمن سياسة وزارة الداخلية للالتزام بالمعايير الإنسانية

الفهد: بيت العائلة يحافظ على الروابط الاجتماعية للنزلاء مع أهاليهم

الفهد أثناء افتتاحه لبيت العائلة

صورة تذكارية للحضور

- وزارة الداخلية تعمل على تطوير خدماتها بما يتناسب مع توجيهات القيادة العليا
- تنسيق بين وزارتي الداخلية والعدل لإنشاء وحدة للتقاضي في إدارة معاونة التنفيذ المدني

افتتح وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد صباح امس بيت العائلة في السجن المركزي المخصص لكي يكون مركزا يمضي فيه النزيل بعض الوقت مع عائلته.

ويأتي إنجاز هذا المشروع الحيوي تماشيا مع سياسة دولة الكويت في الالتزام بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان باعتبارها مركزا للإنسانية وامتدادا لمسيرة العمل الإنساني لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وضمن استراتيجية وزارة الداخلية للارتقاء بخدماتها لنزلاء السجن المركزي التزاما بالتوصيات الدولية لحقوق الإنسان.

واعرب الفريق الفهد عن تقديره البالغ لقرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في تخصيص تطبيقات البيت العائلي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية وذلك للمحافظة على الروابط الاجتماعية مع اسر النزلاء وتماسكها ودعم الجانب النفسي وربطهم بالمجتمع ودفعهم الى الالتزام بالسلوك السوي وقضاء فترة العقوبة دون الشعور بالبعد والانفصال الاجتماعي والاسري وذلك امتدادا لمسيرة قائد العمل الإنساني صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وأضاف الفريق الفهد ان البيت العائلي بادرة حضارية وإنسانية ويأتي تماشيا مع الشريعة الإسلامية السمحاء كما ورد في كتابه تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) ويتفق مع القيم والمواثيق والمعاهدات الدولية وتوصيات المنظمات والهيئات المهتمة بحقوق الانسان في ممارسة النزيل بحقوقه بشكل كامل تحقيقا للاهداف الإنسانية النبيلة كما انه يأتي مكافأة لحسن سير وسلوك النزيل بحيث يتواصل مع زوجته وأطفاله ويشعره بعدم الانفصال عن مجتمعه ونوه الفريق الفهد إلى ان بيت العائلة سيتيح للنزلاء قضاء وقت مع أهاليهم بمعزل عن بقية النزلاء بما يتيح لهم خصوصية في ممارسة حياتهم الطبيعية وبما ينعكس إيجابا على ظروفهم النفسية.

وقال الفهد إن وزارة الداخلية تعمل على تطوير خدماتها بما ي وتوجيهات القيادة العليا نحو الالتزام بمعايير وحقوق الإنسان وبما يقدم صورة حضارية للكويت امام العالم والمنظمات الحقوقية، موضحا ان تطبيقات البيت العائلي ستؤدي إلى إعادة وتأهيل وإصلاح النزيل لإعادة اندماجه لكي يكون فردا صالحا يساهم بشكل فعال في المجتمع.

واطلع الفريق الفهد على اجنحة البيت والتجهيزات التي أعدت به كما استمع إلى ملاحظات بعض النزلاء الذين عبروا عن سعادتهم بما قدمته لهم وزارة الداخلية من تسهيلات للالتقاء بذويهم.

ونقل الفريق الفهد للعاملين في قطاع المؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام من قياديين وضباط وافراد تحيات وتقدير وثناء معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد للجهود المبذولة والضبطيات الأخيرة بعملهما يبرهن على يقظتهم.

وأضاف ان دول العالم تقاس بمستوى ما تقدمه مؤسساتها الإصلاحية لنزلائها من رعاية واهتمام بهدف تأهيلهم سلوكيا واجتماعيا وفكريا ليكونوا عناصر إيجابية في مجتمعاتهم وهو ما تبذله وزارة الداخلية عبر الآليات والتطبيقات التي تستحدثها، وفي هذا الصدد اثنى الوكيل الفهد على الخطوة الإيجابية التي بدأ قطاع المؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام في تطبيقها والمتمثلة في إيجاد وحدة للتقاضي في إدارة معاونة التنفيذ المدني ضمن إطار جهد تنسيقي بين وزارتي الداخلية والعدل

وأضاف أن هذه الخطوة التي جاءت تنفيذا للتوجيهات معالي الشيخ محمد الخالد بالتخفيف عن المواطنين والمقيمين وتسهيل الاجراءات تهدف إلى تطوير العمل وتسهيل عرض المدينين المضبوطين من الأجهزة الأمنية المختلفة على السادة القضاة بمقر إدارة معاونة التنفيذ المدني لتخفيف إجراءات التقاضي على المدينين وتوفير العنصر البشري فيما يتعلق بحراستهم ونقلهم إلى المحاكم وخفض الكلفة المترتبة على ذلك.

وأشاد الفريق الفهد بالعمل المتميز الذي قام به عدد من منتسبي القطاع في ضبط الطائرة التي تعمل باللاسلكي والتي حاول مطلقيها تهريب كميات من المواد المخدرة إلى السجن المركزي قائلا ان ضبطها يدل على كفاءة واقتدار رجال المؤسسات الإصلاحية ويقظتهم وهي الصفات التي يجب أن يتحلى بها كل المنتسبين للجهاز الأمني.

من جهته قال الوكيل المساعد لشؤون المؤسسات الإصلاحية اللواء خالد الدين إن بيت العائلة من ضمن الخدمات المتقدمة التي حرصت وزارة الداخلية على توفيرها لنزلاء السجن تحت توجيهات معالي رئيس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وبإشراف وكيل الوزارة الفريق سليمان فهد الفهد مشيرا إلى أن الخطوات الإجرائية والتنظيمية التي اتخذت قضت بإعداد وحدات سكنية كاملة الخدمات المعيشية والترفيهية داخل نطاق منطقة السجون تمثل بيتا عائليا للزوجة والأبناء والوالدين وأشقاء وشقيقات النزيل.

وقال الدين إن البيت العائلي روعي فيه أن يقضي النزيل عدة ساعات من النهار مبدئيا مع عائلته بخصوصية تامة، وأوضح أن هذه الخدمة تخضع للوائح والنظم المعمول بها من حيث مدى التزام النزيل بحسن السير والسلوك والانضباط وعدم ارتكاب مخالفات تؤدي الى حرمانه من كل او بعض تلك الخدمات الإنسانية والاجتماعية للزيارة والتي تتطلب الالتزام التام بالتعليمات والارشادات خلال فترة قضاء العقوبة.

وبين اللواء الدين ان مشروع البيت العائلي يتم إدارته والإشراف عليه من خلال فريق متكامل من الموظفات الأكاديميات في تخصصات علم الاجتماع والنفس إلى جانب فرق عمل للخدمات بحيث يقضي النزيل وعائلته وقتا اسريا تعزز اهمية الروابط الاجتماعية.

وكان وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد تفقد غرفة العمليات في المؤسسات الاصلاحية واستمع إلى شرح عن البات مراقبة عنابر النزلاء وتفقد كذلك إدارة سجن النساء واستمع إلى شرح عن اقسامه وآليات العمل فيه كما اطلع في جولة ميدانية على المشغل المعد في الإدارة لتدريب النزيلات على الخياطة والتطريز والأشغال اليدوية التي تهدف إلى إصلاح السجين بالمجتمع.

وأشاد الفريق الفهد بهذا الإنجاز الذي يضاف إلى الخدمات المتميزة التي تقدمها المؤسسات الإصلاحية لتطوير ادائها بما يتناسب وتوجيهات القيادة العليا في وزارة الداخلية لتقديم كل ما من شأنه التيسير والتسهيل على المراجعين.

دعا إلى ضرورة تضافر الجهود للقضاء على الاختناقات المرورية مع بدء العام الدراسي الجديد

د.بدر المطر: المشكلة المرورية لن تنتهي ما لم يتم الاهتمام بالنقل الجماعي

بدر المطر

دعا رئيس الجمعية الكويتية للسلامة المرورية عضو المجلس الاعلى للمرور د. بدر المطر إلى ضرورة تضافر الجهود من اجل القضاء على الاختناقات المرورية التي تشهدها البلاد خصوصا مع استقبال العام الدراسي الجديد.

وشدد المطر في تصريح صحفي على الاستعدادات الأمنية المصاحبة لبداية العام الدراسي والخطط الأمنية الموضوعة في هذا الخصوص على ضرورة العمل على تخفيف معاناة مرتادي المدارس من الازدحام والاختناقات المرورية واتخاذ كافة الإجراءات التي تسهم في الحد من هذه المشكلة.

واكد على ضرورة تامين وتوفير التغطية المرورية وفرض السيطرة على جميع الطرق والتقاطعات الرئيسية والفرعية تجنبا للازدحام والاختناقات المرورية المتوقعة بالنظر لبداية العام الدراسي، لاسيما أن الاختناقات المرورية مازالت تشكل هاجسا لدى المواطن والمقيم لما لها من اثار اجتماعية واقتصادية ونفسية.

واضاف ان الازدحام المروري مسؤولية كل مواطن ومقيم يجب ان يلتزم بالسلوكيات الحضارية وقوانين المرور لعدم احداث الاختناقات غير المبررة خاصة امام المدارس، مؤكدا في الوقت ذاته ان المشكلة المرورية في الكويت لن تنتهي ما لم يتم الاهتمام بالنقل الجماعي والتوجه الى اعتماده ابتداء من المدارس وجعله إلزاميا، كما يجب ان تبادر شركات النقل الجماعي الحكومية والخاصة إلى رفع مستوى الراحة والترفيه في حافلاتها لتشجيع المواطنين على التوجه للنقل الجماعي.